نضال الشعب

الاثنين 2025/5/12 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (137)

وعود ترامب وأوهام الحلول

افتتاحية العدد

رافق الإعلان عن زيارة ترامب للمنطقة ومحطته الأولى المملكة العربية السعودية، ودولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، من استثناء اسرائيل من هذه الزيارة الشرق أوسطية الهامة والتي تعتبر الأولى للمنطقة منذ توليه الرئاسة الثانية للولايات المتحدة وهي دلالات ذات معنى مهم، خاصة مع تراجع وخفوت الحديث عن التطبيع بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل رغم أن ترامب صاحب وأول من أطلق وطبق فكرة ما سمّي بالسلام الإقليمي، أو ما عرف لاحقاً بالاتفاقيات الإبراهيمية التي جمعت بعض البلدان العربية وإسرائيل طوعاً أو إكراهاً على هذا التطبيع الذي وصف بحق أنه مجاني في حينه.

وانطلقت بذات الوقت حملة إعلامية مكثفة أظهرت بأن هناك خلافاً بين إدارة ترامب والرئيس ترامب شخصياً، وأبلغ بشأنه دور دراميّ الوزير المقرب من نتنياهو والذي يعتبر شبه مقيم بالولايات المتحدة الأمريكية وأداته الفعالة باستخدام أدوات الضغط المختلفة مع أذرع الايباك وغيرها.

كما أنه يتنقل ما بين مجلس النواب والشيوخ محرضاً المشرعين الأمريكيين من مغبة التوصل لاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، مدعياً أن هكذا اتفاق يضر بمصالح إسرائيل الحيوية، وهو ما حاول نتنياهو فعله أثناء توقيع الاتفاق الأول بعهد أوباما عام 2015 والذي عرف باتفاق 5+1 مع إيران.

المعلومات التي سربت أو انتشرت من أوساط رسمية أمريكية أن ترامب لا يريد التواصل شخصياً مع نتنياهو تعبيراً عن استيائه من تدخلاته بالشأن الداخلي ومحاولات تعطيل وعرقلة جهوده للتوصل لتفاق سلمي مع إيران بشأن برنامجها النووي، وأعطى المصداقية لهذه الحملة إقالة وولز مستشار الأمن القومي الذي اتهم بأنه كان ينسق مع إسرائيل ويحض على توجيه ضربة عسكرية لإيران في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس وطاقمه على التوصل لاتفاق دبلوماسي، ليس فقط على البرنامج النووي الإيراني، وإنما على الأمن الإقليمي وربما يعطي التوصل لاتفاق على وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة والحوثيين في البحر الأحمر بوساطة عمانية مؤشراً ذو دلالة إذا ما ربط بالتطورات الجارية في لبنان لتثبيت إركان الحكم الجديد وتطبيق وقف اطلاق النار والعودة لقرار 1701، ومرجعيته الأساس 1559.

وواكب هذه الحملة أيضا الحديث عن مفاجأة بشأن غزة ذهب البعض بعيداً في استبطان ما تخبئه مبادرة ترامب الجديدة من فرض تطبيق لخطة ويتكوف التي رفضت من الجانبين إسرائيل وحركة حماس.

لكن جبل التوقعات الكبيرة ما بدأ بالذوبان بعدما اتضح معالم هذه الخطة، من العودة للسيطرة على قطاع غزة تحت مظلة الجهود الإنسانية وإدخال المواد الغذائية وتوزيعها عبر جمعية غزة الخيرية التي تم تسجيلها بسويسرا في 12 من شباط بمجلس إدارة لا يمت لغزة وأهلها بصلة، مع الحديث أن من سيضبط الوضع الأمني في مراكز التوزيع المقترحة عسكريين أمريكيين متقاعدين، ولا علاقة لجيش الاحتلال الإسرائيلي بالمساعدات المقدمة أو ما اعتبره البعض تهميشاً للدور الإسرائيلي وانتزاع هذا الدور الإنساني لصالح للولايات المتحدة الأمريكية منها، وبالطبع لن تكون إدارة ترامب هي الممول الوحيد لهذا المشروع (الإنساني).

والمشروع في واقع الأمر تقاسم وظيفي وأدوار ما بين الطرفين الإسرائيلي والأمريكي، وربما تشكل هذه المبادرة الخطوة العملية بتنفيذ مقترح ترامب لتهجير سكان قطاع غزة.

والخطة الافتراضية الأمريكية اعتبرت أن قطاع غزة ليس له أصحاب وانتزعت الولاية السياسية والجغرافية والقانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين باعتبارهم اصحاب الحق الشرعيين على الشعب والأرض في قطاع غزة واستبعدتهم من أي دور إغاثي أو سياسي.

واستبعدت وجود ودور المؤسسات الدولية العاملة بقطاع غزة والتي تتميز بالكفاءة والخبرة والتجربة مثل الأونروا، وبرنامج الغذاء العالمي واليونيسف وغيرها من المنظمات الدولية.

ونظام توزيع الوجبات اليومية على الموطنين بمراكز التوزيع الخمس حولت المواطنين الفلسطينيين لمجموعة من المتسولين الذين عليهم الاصطفاف عند كل وجبة أمام مراكز التوزيع للحصول عليها.

وبصرف النظر عن واقعية وإمكانية تطبيق هذا المشروع (الإنساني جداً) فإننا لا يمكننا الرفض من حيث المبدأ أي مساعدة تقدم لشعبنا لإنقاذه من حرب التجويع إلى جانب حرب الإبادة، وسنواصل السعي مع كافة الأطراف الدولية للضغط على حكومة الاحتلال أولاً، وقبل كل شيء لوقف الحرب وفتح المعابر لضمان تدفق المساعدات الإنسانية، مع رفضنا المطلق لتسيس هذه المساعدات.

خلاصة القول وربما هو الأهم أن ترامب لا يحمل مبادرات سياسية للترويج لها كما فعل بالمرات السابقة، بل واستقراء بشكل جيد لموقف الأشقاء بالمملكة العربية السعودية أن لا سلام إقليمي ولا تطبيع بدون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ونقطة الاختبار الجدية لديهم مدى استجابة ترامب للمشاركة الفاعلة بالمؤتمر الدولي للسلام الذي دعت له المملكة بالشركة مع فرنسا منتصف الشهر القادم.

نظمتها دائرة العمل والتخطيط بمنظمة التحرير بحضور دبلوماسي ورسمي

ندوة سياسية بعنوان: "الطرق الاستيطانية في الضفة الغربية .. بنية تحتية لفرض الضم

مجدلاني: مخططات إسرائيل هدفها احباط حل الدولتين وانهاء السلطة الوطنية وفرض الضم

تقرير: نائل موسى

خلصت ندوة سياسية الى أن تصعيد حكومة اليمن المتطرف برئاسة بنامين نتنياهو وحلفائه من اتباع الصهيونية الدينية عمليات الاستيطان بالضفة وما يرافقها من ممارسات عسكرية وقضائية وإدارية تهدف الى فرض حقائق على الأرض تجعل الضم امرا واقعا وحل الدولتين بالمفاوضات الذي يرفضه الفاشيون الجدد، امر صعبا ان لم يكن مستحيلا الى جانب انهاء وتفكيك السلطة الوطنية.

جاءت الاستخلاصات في سياق ندوة متخصصة بعنوان: "الطرق الاستيطانية في الضفة الغربية .. بنية تحتية لفرض الضم". نظمتها دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، في مقر منظمة التحرير العام بمدينة البيرة. بحضور عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد لدى دولة فلسطين وممثلين عن مؤسسات محلية ودولية وكوكب من السياسيين والخبراء والأكاديميين والباحثين المتابعين للاستيطان وتداعياته. ودائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، هي احدى دوائر منظمة التحرير، وتعنى بالتخطيط على المستوى الوطني وبرامج التنمية الشاملة، وإجراء الدراسات والأبحاث واقتراح السياسات الوطنية في كافة المجالات المتعلقة بالمشروع الوطني الفلسطيني بكافة المستويات «السياسية -الاجتماعية - الاقتصادية - التنموية» ووضعها بين يدي صانع القرار.

وحاضر في الندوة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، د. أحمد مجدلاني، والناشطة والسياسية المقدسية سلفيا أبو لبن، والمسؤول في دائرة شؤون المفاوضات فؤاد الحلاق، وقدم لها وادارها مدير عام الدائرة، محمد العطاونة، فيما شهدت وقائعها نقاشات ومداخلات من قبول الحصور الى جانب أسئلة واقتراحات تركزت حول سبل التصدي للهجمة الاستيطانية واهدافها. وركزت الندوة على محاور أبرزها، الخطوات الإسرائيلية لضم الضفة، ومخطط «نسيج الحياة» الاستيطاني كأداة تغيير للديمغرافية الفلسطينية وتمهيد للضم، وتداعيات السياسات الاستيطانية على مستقبل الدولة الفلسطينية، ورأى المشاركون ان القضية الفلسطينية، أمام مخطط ذو أبعاد استراتيجية ما يتطلب الانطلاق من عنوان أين نحن؟ وكيفية التصدي لهذه المخططات؟ في ظل عاصفة يمر بها الإقليم من متغيرات بالتحالفات وإعادة التموضع وترتيب الأوضاع

وتوقفت الندوة امام الأهداف التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تحقيقها في الضفة؟ وخاصة عبر بقائه داخل مخيمات جنين وطولكرم، إلى إعادة فرض الحكم العسكري وسعيه الى إنهاء السلطة الوطنية لفلسطينية؟ وفي المقابل تناولت الخيارات التي تمتلكها القيادة الفلسطينية لمواجهة الخطط الإسرائيلية؟

وتهتم الدائرة، بتقديم المشورة لأصحاب القرار، والمشاركة في إعداد الخطط الوطنية ورسم السياسات المتعلقة بقطاع العمل، ورسم السياسة العامة للتكامل والتعاون الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني وتخطيط البرامج اللازمة لذلك.

وتساهم في وضع الاستراتيجيات المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي، وتشرف على الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في فلسطين والعمل على تطويره. وتطوير آليات الحوار الاجتماعي ما بين الشركاء، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية واجراء البحوث والدراسات ودراسة وتحليل السياسات القطاعية والوطنية ووسائل تنفيذها ومدى تطابقها مع استراتيجيات التنمية. وتمثيل دولة فلسطين في التفاوض والتباحث والاتصال مع كافة الجهات المانحة.

ولفت العطاونة الى ان الندوة تنظم تحت مظلة البيت الفلسطيني الجامع .. منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في ظل أوضاع سياسية معقدة تعيشها القضية الفلسطينية والمنطقة والإقليم عموماً. وفي ظل حرب الإبادة والتطهير العرقي الذي تمارسه ترسانة الحرب الفاشية بإسرائيل تعدت ذلك إلى سياسة التجويع. بما لا يخالف ويتعارض مع القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني مؤكدا أن ما يجري بأبعاده القيمية والأخلاقية والإنسانية، تعدى الإبادة والتجويع، وذلك في ظل صمت عربي ودولي رسمي.

وأضاف: تتعرض غزة بحجرها وإنسانها إلى الإبادة والتجويع، وفي ذات الوقت تعيش الضفة الغربية بعين العاصفة، من خلال الإجراءات العنصرية والفاشية ن استهداف لمخيمات شمال الضفة وتهجير السكان، وتقطيع أوصال المدن عن بعضها عبر بوابات زاد عددها عن 870 بوابة الكترونية، إلى مصادرة الأراضي وشق الطرق الالتفافية إلى توسيع المستوطنات وشرعنتها، واقامة مزيداً منها

ورأى ان الضفة برمتها في عين العاصفة كمقدمة نحو التهجير والتطويع. وان ما تواجهه القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين ودونها لن يكون صلح وسلام لا يقل خطورة اتجاه سكانها وأهلها المقدسيين وحتى حجرها ومقدساتها المسيحية والإسلامية، فالمضمون واحد بغزة والضفة والقدس، والتي تتعرض للإبادة الجماعية والتطهير العرقي بقفازات ناعمة.

وفي مداخلتها، سلفيا أبو لبن، الخطوات الإسرائيلية لضم الضفة والتي قالت انها بدأت تظهر منذ صعود حكومة إئتلاف اليمين المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم بحقائق ومعطيات في غاية الخطورة تشير إلى وصول مشاريع الاستيلاء الاستعماري والضم إلى أقصى مراحلها، المتمثلة في تصاعد عمليات التهجير القسري بشكل لافت، خاصة للتجمعات البدوية في مناطق السفوح الشرقية، بالإضافة إلى تصاعد الاستيلاء على الأراضي بوتيرة هي الأعلى منذ عقود، وزيادة إقامة البؤر الاستعمارية الرعوية، فضلا عن تصاعد اعتداءات المستعمرين

وأضافت: حكومة الاحتلال خطوات غير مسبوقة مؤخرا، في مجال إحكام السيطرة الاستعمارية على الضفة تمهيدا لضمها الكامل، عبر تغيير البنية الهيكلية لما تسمى «الإدارة المدنية»، بتحويل المسؤوليات فيها من العسكريين إلى مدراء مدنيين، إذ تم تعيين المستعمر المتطرف هيليل روث نائبا لرئيس «الإدارة المدنية» فيما شرعت سلطات الاحتلال بعد ذلك بسلسلة انتهاكات متسارعة على الأرض لخلق وقائع يصعب تغييرها.

ورأت أبو لبن، ان المصالح الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس المحتلة، تتراجع يوميًا مع استمرار إسرائيل بلا هوادة في سياساتها الاستيطانية وضم الأراضي. واليوم، يعيش حوالي 740 ألف مستوطن إسرائيلي في مستوطنات الضفة الغربية، بما في ذلك 240 ألفًا في القدس المحتلة. بحيث قامت إسرائيل بتسريع بناء المستوطنات لتعزيز مصالحها وتنفيذ خطط الضم وصف وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش بعبارات صريحة جهوده النشطة لضم المنطقة (ج) إلى إسرائيل، ما يعرض للخطر 60 بالمئة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تخضع حاليًا للسيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة.

وقالت: إنشاء عدد قياسي من البؤر الاستيطانية غير القانونية، الأداة المناسبة لتحقيق خطط الضم التي كان سموتريتش يخطط لها، بالإضافة إلى الزيادة الحادة في عنف المستوطنين وإغلاق الطرق والطرق السريعة، والتدابير غير المسبوقة لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية وتمويلها فيما تعمل الحكومة الإسرائيلية على استكمال البنية التحتية الإدارية لضم الضفة الغربية من خلال نقل

الصلاحيات من الإدارة المدنية، وهي هيئة عسكرية، إلى إدارة المستوطنات التي تم إنشاؤها حديثًا، وهي إدارة مدنية وسياسية تحت السلطة والسيطرة المباشرة للوزير المتطرف سموتريتش

كما صممت إسرائيل مجموعة جديدة من التدابير لتشديد سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعزيز ضم المنطقة (ج) خلال العام الجاري2025.عبر استكمال نقل السلطة إلى إدارة تحت قيادة سموتريتش، وتعيين «نائب مدني» حصل على صلاحيات رئيس الإدارة المدنية فيما يتعلق بالمستوطنات. وإنشاء «مسار التفافي للشرعية» لتمويل وتقديم الخدمات لـ63 بؤرة استيطانية وتخصيص 85 مليون شيكل لبناء مكونات أمنية وشرعنة البؤر الاستيطانية الزراعية، وإصلاح نظام إنفاذ القانون ضد البناء الفلسطيني، وإعلان حوالي 24193 دونمًا «أراضي دولة»، والترويج بانتظام للخطط في المستوطنات. وتخصيص مليار شيكل لتغطية احتياجات الأمن في المستوطنات في عامي 2024-2025، و 7 مليارات شيكل لطرق المستوطنين. وتحسين الخدمات المقدمة للمستوطنين من خلال الوزارات الحكومية، واستكمال تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين من خلال الأوامر العسكرية

وشددت على ان البناء الحالي والمستقبلي للمستوطنات وخطط ضمها من شأنه أن يقلل من الخيارات المتاحة لحل الدولتين عن طريق التفاوض. ولا يمكن إنقاذ الخيارات المتاحة لتحقيق حل دائم إلا إذا فرض المجتمع الدولي على إسرائيل تجميداً كاملاً للاستيطان الذي من شأنه أن يحافظ على إمكانية إجراء مفاوضات جادة.

وعرض الحلاق مداخلة وحدة دعم المفاوضات واتناول فيها بالأرقام واقع الاستيطان المتسارع في الضفة واثره والهدف منه مؤكدا بدوره الى ان المخططات التي تدفع بها حكومة المتطرفين بزعامة نتنياهو تهدف الى منع إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا، وان ما يفكر الفاشيون الجديد في تقديمة هو أشلاء تضم 200 جزيرة معزوله عن بعضها يقام عليها كيان فلسطيني ما بدل الدول المستقلة وحل الدولتين.

ورأى على ضوء المتابعات والدارسات التي تقوم بها الدائرة ان 53% فقط من مساحة الضفة ستكون خارج سيطرة الاحتلال وفق اكثر الأرقام تفاؤلا، فيما تواصل المشاريع وبما فيها المحاور والشوارع والانفاق وخطوط القطار الخفيف في قضم مزيد من المساحات ومفاقمة الوضع الأرض

ورأى ان المشروع الذي اطلقت عليه حكومة الاحتلال اسم «نسيج الحياة» هو في الواقع طريق عنصري يعزز الابرتهايد ويفصل الطرق المخصصة للفلسطينيين عن تلك التي يستخدمها المستوطنون كما يعزز فصل القدس وجنوب الضفة عن شمالها و هو عمليا مشروع لتقييد لقتل الحقوق والتطلعات وحياة الفلسطينيين فوق ترابهم الوطني والتحكم في قدرتهم على النقل والتنقل الحر والامن.

وفي تناوله لتداعيات السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية، على مستقبل الدولة الفلسطينية، توقف د. احمد مجدلاني، أمام مفهوم الاستيطان اليهودي في فلسطين لافتا ان الى عملية الاستيطان بدأت أواخر القرن التاسع عشر، حيث شكّل هذا الاستيطان آلية التطبيق العملي للصهيونية. وتحوّل، لاحقاً، إلى استراتيجيا لإحياء وجود الشعب اليهودي بمفهومه الجديد كحركة قومية – الحركة الصهيونية – في الحيز الجغرافي الذي تدّعي هذه الحركة أن لليهود ارتباطاً به وحقاً تاريخياً فيه– وهو فلسطين.

وأضاف: الاستيطان اليهودي في فلسطين هو، عملياً، أحد نماذج الاستعمار، على الرغم من اختلاف حيثياته ومسبباته ودوافعه وانعكاساته. وعلى الرغم من أن يهوداً سكنوا في المدن التاريخية في فلسطين قبل ذلك، فإن دوافع سكنهم لم تكن استعمارية إحلالية.

وقال مجدلاني، مفهوم الاستيطان هو، استراتيجيا لاستمرار إنجاز رؤية إحياء قومي وديني وجغرافي للشعب اليهودي في فلسطين كإقليم يدّعي أن لهم حقاً تاريخياً موروثاً فيه. وللسيطرة على الموارد وللتأثير الأيديولوجي والاقتصادي والاجتماعي في الحيز المحيط.

واستعرض مجدلاني، السياسات الاستيطانية في الضفة حيث تشهد الاطماع الاستيطانية تسارعًا غير مسبوق، ضمن سياسة ممنهجة قديمة تستهدف فرض واقع جديد على الأرض، مشددا على هذه المشاريع ليست عشوائية، بل تأتي في سياق مخطط استراتيجي طويل الأمد للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وتقويض أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ورأى ان أبرز ملامح هذه السياسة يتمثل في إنشاء شبكة من الطرق الالتفافية الاستيطانية التي تعزل المدن والبلدات الفلسطينية، وتوسيع البؤر الاستيطانية وتحويل مساحات واسعة من الأراضي إلى مراعٍ تخدم التوسع الاستيطاني، مع تسريع وتيرة المصادقة على مشاريع استيطانية جديدة، مستغلين تغيرات إدارية داخل حكومة الاحتلال تتيح تنفيذ المخططات دون الحاجة إلى قرارات سياسية إضافية.

وان هذه الممارسات تشكل جزءًا من مشروع استيطاني شامل يهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجغرافية والديموغرافية للضفة الغربية، ويشمل ذلك تهجير التجمعات البدوية، وهدم المنازل الفلسطينية، وفرض قيود مشددة على حركة الفلسطينيين، ما يعكس تصعيدًا خطيرًا يهدد بمحو فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا.

إن الضم الزاحف الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية ليس وليد اللحظة، بل هو جزء من مخطط استيطاني طويل الأمد بدأ منذ احتلال عام 1967، ويستمر عبر مشاريع متعاقبة تهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ورأى ان الهدف النهائي هو السيطرة على غالبية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وما عليها من موارد، ونقل ملكيتها واستغلالها بشكل حصري للمستوطنين اليهود والسيطرة على خزانات المياه الجوفية الرئيسية مع سياسات عنصرية جائرة بحق الموارد المائية التي تستخدم بشكل حصري وعنصري للمستوطنين اليهود وتصحير الأرض الفلسطينية، كمقدمة للسيطرة عليها بحجة أنها غير مزروعة، أو متروكة. وتخريب قطاع الصناعة الفلسطينية، وبنيتها التحتية، بل ومنافستها عبر إقامة مناطق صناعة في المستوطنات، وإعطائها أفضلية قصوى، وتدمير البيئة الفلسطينية، مثل استنزاف المياه اوتلويث الهواء ومياه الشرب، وإلقاء المياه العادمة على تجمعات الفلسطينيين، وكذلك النفايات المشعة والطبية، أكانت سائلة أم صلبة والنفايات الصناعية من المواد الكيماوية السامة وغيرها، واستخدام الأراضي المحتلة من قبل سلطات الاحتلال لإلقاء ودفن هذه المخلفات، وهو ما أحدث الكثير من الامراض الخطرة،

وقال: ادت أعمال الاستيطان والاحتلال وسياسة هدم البيوت وسحب الهويات، والإغلاق العسكري والحواجز والطرق الالتفافية وسياسات التطهير العرقي والفصل العنصري الى التحكم الصارم في حركة الفلسطينيين، ومنع التواصل بينهم، وخلخلة وتدمير حياتهم الاجتماعية فيما مثلت المستوطنات قواعد عسكرية وأمنية متقدمة لتنفيذ سياسات الاحتلال بهدف فرض السيطرة، وهو ما يفرغ أي سلطة (أو دولة) فلسطينية من مضمونها.

ورأى أن ذلك يعني تقسيم المقسم والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض وهو الهدف المعلن طوال سني الصراع، الإبقاء على أعداد كبيرة من المستوطنين على أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية، الأمر الذي ينطوي على جملة من المخاطر، أبرزها، تشويه الثقافة الوطنية الفلسطينية والتنكر الفاضح للثوابت التي تأسست على رفض هذا الكيان واعتبار الصراع معه ومع منتجاته صراع وجودي وليس صراع حدودي. وشرعنه الاستيطان، والدعوة للتعايش معه والقبول به رغم ما يمثله من قنابل تفجير لمشروع الدولة الفلسطينية، وعبء مالي واقتصادي وسياسي وأمني. وقال مجدلاني ان الاستيطان هو الوجه الآخر للاحتلال والابقاء عليه يعني الابقاء على الاحتلال وإعطائه ذريعة للتدخل في شؤون الدولة المستقبلية. نافيا وجود إمكانية للتعايش بين المستوطنين والمواطنين الفلسطينيين تحت أي مسمى

وحذر من إن استمرار الاستيطان يفاقم مشاكل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ويجعل من عودة ملايين من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين مسألة غير ممكنة بل مستحيلة. ويمنع تنمية حقيقة

وخلص للقول ان تولي إسرائيل أهمية كبيرة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، من أجل ضم وتهويد أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وحشر الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة، وقطع سبل عيشهم لخلق الظروف الكفيلة بدفعهم للهجرة من وطنهم، في محاولة منها لاستباق أية تسوية سلمية تقتضي انسحابها من الأراضي الفلسطينية، وهو ما يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير. حيث أقامت إسرائيل في الضفة نظاماً استعمارياً -استيطانياً -عسكرياً إدارياً، وتسيطر على الحدود الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة

ورأى مجدلاني انه ليس هنالك ما يؤشر على أن إسرائيل سوف تتوقف عن الاستيطان مستقبلاً، وان الوقائع تؤكد أنها ماضية في مشروعها على نحو أوسع وأسرع، رغم الاتفاقيات السياسية التي سلمت فيها إسرائيل بمبدأ إقامة دولة فلسطينية، موضحا ان تلك المشاريع حظيت بالموافقة الأمريكية وهو ما توضحه مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة الذي اقترب كثيرا في خطابه السياسي من الخطاب الإسرائيلي وتبني مسألة إعادة رسم الخرائط من جديد، والتسليم بالشروط الإسرائيلية لعملية التسوية، وان كل ذلك يحدث في ظل انشغال القيادة الفلسطينية بأزماتها التي تعصف بالسلطة الفلسطينية، وانشغال الدول العربية بأجنداتها الداخلية ومسارات التحول السياسي والاجتماعي، يضاف إلى ذلك تواطؤ أو عدم اكتراث للمجتمع الدولي بما تقوم به إسرائيل وخاصة في ظل حكومة هي الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، مدعومة بشارع إسرائيلي ينزاح ناحية اليمين القومي والديني.

وشدد على أن إسرائيل هي قوة أمر واقع، وما تقوم به غير شرعي وباطل، هذا الاعتراف الأممي بالحقوق الوطنية يشمل الحق في الاستقلال وتقرير المصير، وهو ما دأبت الأمم المتحدة على التأكيد عليه منذ عام 1967، منوها ان هذه الندوة هي باكورة لسلسلة فعاليات متخصصة تعتزم الدائرة تنظيمها هذا العام بمشاركة سياسيين وأكاديميين وباحثين ومهتمين، لإجلاء حقيقة الوضع وبلورة توصيات ومقترحات من شانها تعزيز الموقف الوطني وتوضيحه على مختلف ورفع توصيات بشأنها الى صناع القرار.

ميلاد جديد لزئيف جابوتنسكي

بقلم: همام ضحيك

كما غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وجه العالم، كذلك هجمات السابع من أكتوبر تغير وجه الشرق الأوسط، وتعيد بعض المفاهيم والتجارب إلى الواجهة من جديد بغض النظر عن اختلاف في المسميات، إن الجحيم المتصاعد اتجاه الفلسطينيين والعرب لم يكن وليد اللحظة، لكن السابع من أكتوبر كانت الذريعة التي ينتظرها الائتلاف الحاكم في اسرائيل لتجديد مفاهيم وأفكار زئيف جابوتنسكي من جديد.

يعتبر زئيف جابوتنسكي من مؤسسي الحركة الصهيونية وهو صاحب نظرية (الجدار الحديدي) ومقولة (لنهر الأردن صفتان هذه لنا وتلك لنا أيضا)، كما يعتبر من القادة الذين شكلوا العصابات المسلحة قبل النكبة والتي وسعت هجماتها لتشمل قوات الاحتلال البريطاني، وحتى بعض قادة اليهود من الطرف الذي قبل بقرار تقسيم فلسطين.

شكل هذا الحدث فرصة لنتنياهو والائتلاف الحاكم للإيمان أكثر بنظرية الجدار الحديدي وهي تنص على الاستخدام الساحق للقوة من خلال الحرب الهائلة والمدمرة، وهذا ما يحصل تحديداً في قطاع غزة، والسيطرة على الأرض وتهجير سكانها منها وهذا ما يحصل في الضفة وقطاع غزة وجنوب لبنان والجولان السوري، بالإضافة إلى زيادة وتيرة الاستيطان وخاصة بعد السابع من أكتوبر والهجمات المتواصلة من المستوطنين بحماية شرطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

ليست مصادفة أن يخصص حزب الليكود منذ توليه مقاليد الحكم في إسرائيل يوما في السنة لإحياء ذكرى زئيف جابوتنسكي، وأطلق اسمه على العديد من المراكز والشوارع كما يركز نتنياهو في خطاباته ذكر زئيف جابوتنسكي ويقدمه على أنه ملهمه ومرشده الروحي.

وبالتالي نستنتج أن الأيديولوجيا الحالية التي يتبعها الائتلاف الحاكم في اسرائيل والتي بدأت تتبلور منذ هجمات السابع من أكتوبر تعكس أيديولوجية الجدار الحديدي التي أطلقها جابوتنسكي في عشرينات القرن الماضي وشكلت الملهم الأساسي لنتنياهو وقيادة حزب الليكود بعد السابع من أكتوبر.

إن ذريعة القضاء على حماس وحلفاء إيران في المنطقة هي الوقود الذي يغذي هذه الحرب، والتي خلقت مدن وقرى ومخيمات بلا سكان مدمرة غير صالحة للسكن، كذلك الاستخدام المفرط للقوة في قطاع غزة وأماكن أخرى، والازدياد في عدد الضحايا من المدنيين، ما هو إلا تطبيق عملي لنظرية الجدار الحديدي لزئيف جابوتنسكي.

إن الأثار المدمرة لهجوم السابع من أكتوبر على الشعب الفلسطيني الذي سيبقى يعاني منها لعقود قادمة وكذلك تحول القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية يشكل منعطف خطير، المطلوب حالياً وقف هذه الحرب بأي ثمن وتقديم بعض التنازلات وسحب الذرائع وواجب وطني وديني وأخلاقي.

اضافة جديدة إلى مبادرة الحضارة العالمية

بقلم: د.كاوه محمود*

تتسم زيارة الرئيس شي جين بينغ الى موسكو في احتفالات الذكرى الثمانين للانتصار الكبير على النازية الألمانية، باهتمام كبير، فالزيارة تأكيد على التضامن الدولي في احياء هذه الذكرى التاريخية التي انجزت بتضحيات الشعوب المناضلة ضد النازية والفاشية، كما تعتبر مقالة الرئيس شي اشارة الى استمرار النضال ضد الفاشية الجديدة واليمين المتطرف التي تهدد العالم عبر زيادة بؤر التوتر والحروب، وأهمية الحفاظ على السلام العالمي وعدم تكرار مآسي الحروب لان التاريخ يجب ان يكون درسا للأجيال كما اشار اليه الرئيس شي في مقالته في جريدة*روسيسكايا جازيتا* (Rossiyskaya Gazeta)، وهي الصحيفة الرسمية للحكومة الروسية.

واشار الرئيس شي أيضا الى العلاقات الصينية الروسية كونها أقوى من أي وقت مضى، وشدد على تطوير التعاون في مجالات الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا.

وذكر أن البلدين يدعمان نظاماً دولياً متعدد الأقطاب ويرفضان الهيمنة الغربية والعقوبات الأحادية والحروب التجارية، وتعتبر مقالة الرئيس شي دعوة إلى الحوكمة العالمية باتجاه أكثر انصافا وعدالة، وايجاد حلول سلمية للنزاعات في إشارة إلى الأزمات الدولية مثل الحرب في أوكرانيا وأهمية حلها عبر الحوار الدبلوماسي واحترام مبادئ الأمن المشترك، معارضاً التصعيد العسكري.

كما شدد على توازن القوى العالمي وليس الهيمنة الأحادية، وكسابق عادته في مجال طرح المبادرات والافكار الجديدة اشار الرئيس شي الى رؤية لمستقبل مشترك وطرح فكرة التعاون العابر للقارات في إطار مبادرات مثل الحزام والطريق مع التركيز على التنمية المشتركة.

ولم يغب عن بال الرئيس شي أهمية مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأوبئة عبر التعاون الدولي.

تعكس مقالة الرئيس شي الأهمية السياسية لمشاركته في هذه المناسبة والخطوط السياسية العامة التي اشار اليها والتي تتعلق بعزيز مكانة الصين كقوة عالمية، داعمة للاستقرار، وتعارض إعادة كتابة التاريخ والنزاعات حول الروايات الغربية حول الحرب العالمية الثانية.

كما أن مقالة الرئيس شي جزء من الدبلوماسية الصينية الهادئة كوسيط للسلام العادل، وعلى العموم تعتبر هذه المقالة رسالة موجهة للعالم تؤكد الحرص على الأمن المشترك والتنمية المشتركة والنضال من أجل مجتمع مصير المشترك للبشرية، وتأكيداً على مبادرة الحضارة العالمية التي أعلنها الرئيس شي في مبادرة الحضارة العالمية في آذار 2023.

*سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني

مع ترامب وخطته.. متى يستخدم العرب مكامن قوتهم؟

بقلم: د. فريد اسماعيل

حالة ترقب وانتظار لما قد تتمخض عنه زيارة أسير أحلام العظمة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب إلى المنطقة في جولة تشمل المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر. فماذا يريد ترامب من زيارته لدول الخليج العربي، هذه الزيارة التي لا تشمل حتى لحظة كتابة هذا المقال إسرائيل. وفيما يعنينا نحن كشعب فلسطيني يتعرض للذبح والابادة، هل يحمل ترامب في جعبته نافذة أمل توقف القتل، أم ألغاما تزيد من معاناتنا التي تجاوزت حدود التحمل والانتظار.

جملة من التساؤلات تثار حول أهداف زيارة ترامب للمنطقة ودوافعها وتوقيتها. فما الذي يريده من المنطقة، وماذا تريد الدول التي سيزورها منه. من الواضح أن نكبة غزة ومأساة شعبنا في كل الوطن، وعلى الرغم عما تم تسريبه من مقترح ترامب لخطة إنسانية حول غزة، وإن تضمنها برنامج مداولاته مع هذه الدول، إلا أنها لا تقع في سلم أولوياته، والمؤشر على ذلك عدم شمول زيارته لدول معنية بشكل مباشر بوقف الحرب على شعبنا كجمهورية مصر العربية والأردن لما تمثله هذه الحرب من خطر على أمنها القومي.

لم يستطع الرئيس ترامب خلال المئة يوم الأولى من حكمه الوفاء بالوعود الرنانة التي كان قد أطلقها خلال حملته الانتخابية والتي تمكن بفضلها من استمالة شرائح واسعة من المجتمع الأمريكي لدعمه انتخابيا. فوعده بإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية في يوم واحد قد فشل، كما لم ينجح حتى الآن من إنهاء الملف النووي الإيراني أو إنهاء الحرب الإسرائيلية على شعبنا. وكل ما حققه حتى الآن هو توتير علاقات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حروبه التجارية مع مختلف دول العالم بمن فيهم الحلفاء وفي طليعتهم الاتحاد الأوروبي. أما أبرز إنجازاته فهي تحويل الولايات المتحدة إلى شريك مباشر وفعلي لدولة الاحتلال في حربها ضد شعبنا وفي جرائم القتل والتجويع والتعطيش لإجبار أهلنا في قطاع غزة على الخضوع والقبول بما يسمى «الهجرة الطوعية» إنقاذا لحياتهم، مما يسمح له بوضع خطته حول قطاع غزة موضع التنفيذ، تلك الخطة التي يعمل مساعديه جاهدين على تجميلها وإلباسها ثوبا إنسانيا قبيل زيارته إلى المنطقة.

لكن رغم حالة الضعف والوهن التي تعتري النظام العربي، إلا أن الرئيس الأمريكي بعقليته التجارية يدرك حجم وعمق الترابط والتداخل في المصالح لا سيما الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي الغنية. فحجم الاستثمارات المتبادلة بين أمريكا من جهة والسعودية والإمارات وقطر من جهة أخرى، وهي الدول المنوي زيارتها، ورغبته بجذب استثمارات خليجية جديدة إلى الولايات المتحدة وخصوصا في البنية التحتية والطاقة يمكن أن يشكل له دافعا لإبداء حد من المرونة السياسية المتعلقة بقضايا المنطقة لا سيما قضيتنا الفلسطينية. فمن المعروف أن ترامب يربط السياسة دائما بالاقتصاد والصفقات، وهو يدرك بأن الولايات المتحدة تمثل الوجهة المفضلة للاستثمارات الخليجية، بينما تمثل الصين جزءا أصغر من محفظات صناديق الاستثمار في دول الخليج. فعلى صعيد المثال فإن حوالي ٤٠% من محفظة صندوق الاستثمارات العامة السعودية PIF و٥٢% من محفظة جهاز أبو ظبي للاستثمار ADIA و ٤٥% من محفظة جهاز قطر للاستثمار QIA موجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقلب الآخر فإن الاستثمارات الأمريكية في هذه الدول تتناول مجالات مهمة في التحول الرقمي والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والغاز والبنية التحتية. لذلك يسعى ترامب لإعادة الثقة مع دول الخليج العربي بعد التقلبات التي شهدتها السياسات الأمريكية على مدى سنوات. وهنا تأتي أهمية أن تدرك هذه الدول مكامن القوة التي تمتلكها وتحسن استخدامها في مفاوضاتها مع الرئيس الأمريكي لتحقيق الأهداف المرجوة، لا سيما وأن هذه الزيارة قد تعيد تشكيل خطوط التحالفات في الشرق الأوسط، وتمهد لمرحلة جديدة من الأدوار والتوازنات الإقليمية. فالرئيس الأمريكي رجل الأعمال والصفقات يعمل ومساعديه على الدفع نحو نوع من التهدئة التكتيكية من خلال ضغط إدارته على إسرائيل للتوصل إلى هدنة قبل زيارته للمنطقة، كما يحاول استعادة ثقة المنطقة بتضخيم حدة التوتر بينه وبين نتنياهو، وتصريح مقربين من ترامب قوله بأن «نتنياهو يتلاعب بنا ولا ينفذ ما اتفقنا عليه ولا يريد المضي قدما في توافقات».

تصريحات أمريكية قد تزرع لدى البعض الوهم بتحول في الموقف الأمريكي من إسرائيل. خطة أمريكية ترتدي رداء إنسانيا لتوزيع المساعدات في غزة تنسجم في الكثير من تفاصيلها وآلياتها مع مخططات دولة الاحتلال. فالسفير الأمريكي لدى إسرائيل يعلن أن توزيع المساعدات لن يعتمد على العمل العسكري بل سيتم عبر مؤسسة اجنبية خاصة وتحت ظلال شركة أمنية، بينما ستتولى إسرائيل تأمين العملية من الخارج. كما تتطابق الخطة الأمريكية مع الإسرائيلية في تحديد أماكن التوزيع وحصرها بأربعة نقاط، والأهم أن خطة الولايات المتحدة تتجاهل الاونروا وكافة مؤسسات الأمم المتحدة. كل ذلك يظهر بأن لا خلاف جوهريا بين الخطتين، بل ذر للرماد في العيون. كذلك لا يمكن لترامب أن يعلن عن أي خطة أو صفقة لإنهاء الحرب على غزة دون رضى دولة الاحتلال كونها تمثل قاعدة أمريكية متقدمة في المنطقة يمكن الاختلاف معها في بعض المفاصل، لكن تبقى الأهداف الاستراتيجية لكليهما ثابتة ومشتركة.

في المحصلة، وعلى الرغم من أن هذه الزيارة في الأساس تحمل طابعا اقتصاديا وامنيا، إلا أنه سيكون للمحادثات التي ستجري خلالها تأثيراتها العديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي في ظل ما تمر به المنطقة والعالم من أزمات. أما شعبنا الفلسطيني، فإنه يأمل أن تستخدم هذه الدول وبالتحديد المملكة العربية السعودية مكامن القوة التي تمتلكها لوقف الحرب وحماية شعبنا واستنهاض الخطة العربية لإعادة الإعمار. فشعبنا يستحق العيش بكرامة في دولته وعلى أرضه، وقد دفع أغلى الأثمان في سبيل ذلك.

ذكرى الانتصار على الفاشية.. درس أساسي

بقلم – محمد علوش

الشعب الفلسطيني الذي يدين لموقف الاتحاد السوفيتي وروسيا الاتحادية لاحقاً، الداعمة بلا شروط لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، حيث ننتهز الذكرى الـ80 لعيد النصر على النازية، لنسجّل التقدير للشعب الروسي الصديق وقيادته الحكيمة برئاسة الرئيس فلاديمير بوتن، التي استطاعت تجاوز الكثير من الصعاب الداخلية والخارجية والعودة بروسيا إلى لعب دور مركزي في النظام الدولي بما يعزز قدرة الشعوب المقهورة في مواجهة الاستعمار الجديد والإرهاب الظلامي في مواجهة الاستعمار وسياساته.

إن الوفاء لعيد النصر على النازية، هو سلاح النقد واستخلاص الدروس والعبر منها ومن تجربة الاتحاد السوفيتي السابقة، واستلهام هذه النتائج في صوغ رؤية لاشتراكية ديمقراطية معاصرة تجيب على تحديات أزمة نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة الراهنة التي تطحن الشعوب ومكتسباتها، وتقدم نموذجاً جديداً في السلم والتقدم والعدالة الاجتماعية.

إن شعبينا الفلسطيني والروسي تجمعهما صداقة استمرت لقرون، وإن الروابط السياسية والثقافية والتعليمية والنظرة المتشابهة للنظام العالمي والرغبة الملحة في إنشاء دولة فلسطين المستقلة فضلاً عن الحب والاحترام للأرض المقدسة جعلتهما أصدقاء تجمعهما قواسم ومصالح مشتركة، ومن هنا نجدِّد الدعوة للقيادة الروسية والشعوب الخيرة لدعم شعبنا الفلسطيني لرفع الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا الفلسطيني، وتحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

من فلسطين التي ما زالت ترزح تحت آخر احتلال في التاريخ المعاصر، وفي ظل قهر سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يحد من قدرة هذا الشعب المناضل من ممارسة حقه بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وعن المشاركة في مسيرة التقدم الإنساني والحضاري، نعبر عن شعورنا بالفخر والاعتزاز بتراث وتاريخ الشعب الروسي العظيم الذي سجل الانتصار على النازية وما كلفه ذلك من خسائر بشرية ومادية ومن تضحيات سيخلدها التاريخ دائماً.

ومن المؤسف للغاية اليوم أن أيديولوجية النازية والشوفينية ترفع رأسها في جميع أنحاء العالم، في أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والشرق الأوسط بشكل خاص، ومرة أخرى يتحدث مناصروها عن شعوب أعلى وأدنى، وكذلك عن دول وشعوب متحضرة وبربرية، يمكن فرض سيطرة عليها، حيث نسجل تقديرنا لدور روسيا اليوم وهي تعارض هذه الأيديولوجية بكل مظاهرها في كل مناطق العالم، وتسعى إلى بناء نظام عالمي عادل ومتعدد الأقطاب، حيث تسمع وتقدر أصوات الناس من جميع الأعراق والجنسيات والأديان.

يحيي الأصدقاء الروس ومعهم كل دول وشعوب العالم المتطلعة للتحرر والحرية والسلام، هذه الذكرى المجيدة للانتصار العظيم على الفاشية والنازية خلال الحرب العالمية الثانية، ودحرها كلياً بفضل بسالة وتضحيات شعوب الاتحاد السوفيتي وجيشه الأحمر بالدرجة الأولى، وهذه هي الحقيقة التي حاولت الامبريالية وحلفاؤها الغربيون تغييبها على مدار العقود الماضية وما زالت، وهذه الذكرى تشكل انتصاراً لشعوب العالم وتطلعاتها، في ظروف بالغة التعقيد على الصعد كافة، خاصة في ظل دخول الرأسمالية طوراً متقدماً في وحشيتها جراء السياسات الليبرالية الجديدة، واتساع وتصاعد السياسات العدوانية للإمبريالية الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، واتساع دائرة العدوان وحرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على شعبنا الفلسطيني، وتأجيجهما للنزعات العنصرية والفاشية وهستيريا الحرب، والإمعان في التنكر لحقوق شعبنا الفلسطيني العادلة والمشروعة بدحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وللقوانين والقرارات الدولية، واستمرار الدعم السافر الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإدامة الاحتلال الاسرائيلي وخططه الاستعمارية، بما في ذلك دعمها للحكومة الإسرائيلية الفاشية في حرب الإبادة المتواصلة ضد شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة الذي يتعرض لمجازر يومية وللتجويع والحصار ومحاولات الاقتلاع والتهجير، وكذلك استمرار التهديدات المتصاعدة لحقوق ومصالح الشعوب وسيادة دولها الوطنية، بما في ذلك تجاه منطقتنا العربية، وتهديد الأمن والسلام الدوليين، نتيجة لتلك السياسات المتطرفة.

ولم يكن ليتحقق هذا النصر العظيم، وما أفضى إليه من تغيرات كبيرة لصالح القيم الإنسانية وضد الرأسمالية المتوحشة، لولا التضحيات الكبيرة التي قدمتها البشرية، والتي فاقت الخمسين مليون قتيل وملايين الجرحى، وتخريب هائل للمدن والمزارع والمصانع والمستشفيات ومؤسسات التعليم وغيرها، حيث جاء في مقدمة الشعوب التي قدمت التضحيات، شعوب الاتحاد السوفيتي، وريثة ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، التي قدمت تضحيات عظيمة فاقت العشرين مليون شهيداً، مما يسجل لها مأثرة خالدة تستحق الوفاء دوماً، مهما حاولت القوى الرجعية والإمبريالية تزوير وقائع وحقائق التاريخ.

وإذ تحتفل كل قوى الخير والحرية بالذكرى الثمانين للانتصار على الفاشية، وتنحني إجلالاً لتلك التضحيات، يراقب العالم النمو السريع لليمين الرجعي الاستبدادي وللقوى الفاشية، في ظل اشتداد الأزمة البنيوية للدول الرأسمالية المتطورة، وبدعم وتكافل الليبرالية الجديدة المتناغم مع تخلي البرجوازية عن ادعاءاتها الكاذبة في الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان، وتحويلها مؤسسات الدولة، كالبرلمان والقضاء، إلى سوق مقايضات ومساومات، فيشتد القلق من السياسات التي يتبعها هذا اليمين المتطرف، لاسيما في تأجيج سباق التسلح وإشعال الحروب وحروب الإبادة، والنهب العلني الوقح لخيرات الشعوب النامية، والاستهتار بالقانون والشرعية الدولية وتطويعهما لصالح خططه التوسعية والعدوانية، والتبني الصارخ لكل الأفكار العنصرية والسعي لإضفاء قدسية عليها، والهجوم على مكتسبات دولة الرفاه وما انتزعته الشعوب من حقوقها في العدالة والديمقراطية والحرية والعيش الكريم.

هل انتهت «هدنة» ترامب مع خصومه؟

بقلم: خليل حمد

يبدو أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قررت الانتقال إلى سياسة جديدة في التعاطي مع ملفات العالم، بعد أن بدأ الرئيس الجمهوري العائد إلى البيت الأبيض عهده بـ «وعود التهدئة». تقول المعطيات أن الرجل انتقل إلى سياسة التصعيد، بدليل تغيير في مواقع أنظمة الدفاع الجوي الأمريكية إلى الساحات الملتهبة في العالم.

مسؤولون أمريكيون كشفوا أن نظام دفاع جوي من طراز «باتريوت»، كان متمركزاً في «إسرائيل»، سيتم إرساله إلى أوكرانيا بعد تجديده، وفقاً لصحيفة «نيويورك تايمز». ورغم أنها ليست المرة الأولى التي تزود بها الولايات المتحدة أوكرانيا بهذا النوع من الصواريخ إلا أن للتوقيت دلالاته التي يجب ألا تغيب عن قارئ المشهد في شرقي القارة العجوز.

في المشهد معارك ودخان واستهدافات لا تهدأ، تسليح وتجنيد، طائرات مسيرة وصواريخ باليستية، آخرها كان في 24 نيسان/ أبريل الماضي وفقاً لمزاعم أوكرانية، وأدى لمقتل 13 شخصاً وإصابة 90 في كييف. «صاروخ باليستي روسي على المدنيين» يُغضب العالم في تزامن غريب مع استجداءات الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلنسكي للولايات المتحدة كي تواصل تسليح بلاده. بعد الهجوم المزعوم كتب ترامب على أحد مواقع التواصل «فلاديمير، توقف!»، مضيفاً أنه يعتقد أن الرئيس الروسي «ربما لا يريد وقف الحرب».

جاء قرار نقل صواريخ «باتريوت» مبرَّراً «كالعادة»، وأنهى أزمة عمرها عاما كاملا عندما لم يستطع حلفاء كييف تلبية طلب بتزويدها بـ 7 أنظمة «باتريوت»، لكون 6 أنظمة من أصل 8 تملكها القوات الأوكرانية معطلة.

القرار الأمريكي يجري نقاشه منذ ما قبل ولاية ترامب، التنفيذ فقط يحدث الآن، لكنه ليس سهلاً ومتاحاً كما ترغب واشنطن. موسكو علقت بأن ذلك من شأنه زيادة تعقيد المشهد، مشيرة إلى أن أي شحنة سلاح متجهة إلى كييف هي هدف مشروع، والغاية هنا «فرض السلام بالقوة» كما يردد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي ديمتري ميدفيديف. القوة هنا لا تعني فقط الصواريخ الباليستية، بل قد تصل إلى استخدام القوة النووية التي تلوح بها موسكو جدياً هذه المرة.

رسالة الرئيس بوتين الأخيرة اعرب عن أمله «بعدم الاضطرار لاستخدام أسلحة نووية في أوكرانيا» جاءت تزامناً مع الأنباء عن قرار تسليم «باتريوت» لكييف، ربما ليست الأخبار عن التسليم بحد ذاتها أحد الأسباب التي قد «تدفع إلى» استخدام السلاح النووي، لكن طريقة استخدام الباتريوت وتأثيره في مجريات المعارك على الأرض ربما يمثلان تجاوزاً لخطوط موسكو الحمراء، خصوصاً وأن تعديلات «العقيدة النووية الروسية» التي تمت العام الماضي تتيح لموسكو أن تستخدم أسلحتها النووية في حال تعرضت روسيا أو حليفتها بيلاروسيا لهجوم يتجاوز الخطوط الحمر، حتى لو كان بالأسلحة التقليدية. ما يجري من عودة للتسليح قد يدفع روسيا لوضع «نهاية منطقية» للصراع في أوكرانيا، وهي تمتلك القوة والوسائل اللازمة لذلك.

يتفق الجانبان، الروسي والأمريكي، أن الحرب في أوكرانيا لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وأن انتظار تحقيق تقدم في التسوية السياسية للمعركة لا يمكن أن يطول، لكن لكل بلد منهما تفسيره الخاص لهذه المفردات. ترى موسكو أن كييف لا تبدي جدية لإنهاء الحرب، بدليل أنها رفضت هدنة الـ 72 ساعة المتزامنة مع الذكرى الثمانين لعيد النصر، بل إن زيلنسكي نفسه هدد باستهداف مواكب الاحتفال وهو ما حذرت منه موسكو بشدة. بالمقابل، يُفسر ترامب وفريقه فكرة المهل الزمنية غير المفتوحة على شكل مزيد من الأسلحة والاستنزاف، لأوكرانيا وروسيا معاً، فيما يلوح ساكن البيت الأبيض بنوع من التهديد بـ الوصول «إلى مرحلة يتعين فيها اتخاذ بعض القرارات. وهذا لا يسعدني». الكلام الغامض يتكامل مع ما أعلنته المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية تامي بروس: «انتظار تحقيق تقدم في التسوية الأوكرانية لا يمكن أن يستمر إلى الأبد».

يقرأ المتابع إذاً تصعيداً أمريكياً قادماً في الملف الأوكراني، وقد يقع خطأ في استمزاج «تهدئة» أمريكية في الشرق الأوسط، لكن الأخبار تقول عكس ذلك: واشنطن تنقل بطاريات صواريخ «باتريوت» من كوريا الجنوبية إلى الشرق الأوسط، بشكل مؤقت. الترجيحات هنا ترتبط ربما بالحملة العسكرية الأمريكية ضد الحوثيين في اليمن، مع استمرار استهداف الجماعة للمنشآت الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتكون هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها نقل أصول عسكرية أميركية من كوريا الجنوبية إلى منطقة عمليات خارج جنوب شرق آسيا.

القرار سبق ووافق عليه وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث وفقاً لشبكة «إن بي سي نيوز» الأمريكية، ويشمل نقل بطاريتين من منظومة «باتريوت» إلى الشرق الأوسط، لكن دلالاته تتجاوز المنطقة إلى تغيير في عقلية التعاطي مع ملفات العالم لدى إدارة ترامب، يمكننا القول: انتهى زمن «الهدنة» مع الخصوم، وبدأ موسم التصعيد.. استراتيجية «تكاليف الدفاع» تنتقل من الناتو إلى كوريا الجنوبية، والعالم سيعيش صيفاً ساخناً!

تفسير سريع للعناوين: في العنوان الأول: يتجه ترامب وإدارته إلى التصعيد، في أوكرانيا والشرق الأوسط، لأجل هذا يرسل إشارات غامضة عن «اتخاذ قرارات» بسبب «عدم رغبة موسكو بالتسوية»، ولأجل هذا أيضاً يصمت على توسيع حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، ويزيد الاستهدافات لليمن الذي بدأ يربط عملياته العسكرية بوقف العدوان على القطاع.

ثانياً: نقل بطاريتي الـ «باتريوت» من كوريا الجنوبية إلى الشرق الأوسط أثار مخاوف لدى سيؤول من تكرار منطق ترامب مع حلف الناتو، بمعنى أن يطلب من كوريا الجنوبية تحمُّل المزيد من التكاليف الدفاعية في مواجهة جارتها الشمالية، بمنطق ترامب الذي يقول «لن ندفع الأموال للدفاع عن أحد». ربما كانت سيؤول تعوِّل في علاقتها العسكرية مع واشنطن على قربها من الصين، وعدم قدرة أو استعداد الولايات المتحدة للتخفيف من حضورها العسكري في إحدى الخاصرات المزعجة لبكين.

لكن التجربة الطويلة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وإحداها إدارة ترامب، تؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً «حليفاً» بمعنى الحليف الحقيقي، إلا لـ «إسرائيل» طبعاً. عدا عن ذلك، فهي مستعدة للتخلي عن أي أحد، وتصعيد الأوضاع في أي منطقة في العالم طالما أن اللهيب لا يصل إلى أراضيها. ولهذا فإن صيفاً ساخناً على العالم بمفعول التصعيد الأمريكي أمر ممكن، لأن العالم لم يصل بعد إلى القناعة الراسخة أن لا خير يمكن أن يأتي عبر المحيطات!

أعطونا حقوقنا المشروعة

بقلم: فاتن ازدحمد

في زمن كثرت فيه المؤتمرات، وتراكمت فيه الوعود المجهضة، يبقى اللاجئ الفلسطيني خارج حسابات العدالة، عالقًا في مربعات اللجوء والتهميش والنسيان.

وفي كل مرة يُفتح فيها ملف «السلاح الفلسطيني» في لبنان، تُختصر قضية شعب كامل ببندقية، وكأن السلاح هو أصل المشكلة، لا نتيجة الظلم التاريخي المتراكم.

نقولها بوضوح، لا التباس فيه:

«خذوا السلاح... ولكن أعطونا أولًا ما يسبق نزع السلاح: الحقوق الشرعية الدولية.»

البندقية، لم تكن في يوم من الأيام طموحنا، بل كانت صرخة في وجه النفي، ودفاعًا عن كرامة وحقوق مهددة بالطمس، ووسيلة اضطرارية في غياب العدالة.

حمل السلاح... نتيجة لا سبب، و «السلاح الفلسطيني لم يكن خيارًا سياسيًا بقدر ما كان نتيجة طبيعية للاحتلال والعدوان والتشريد القسري».

لقد وُلد في لحظة خذلان تاريخي، حين طُرد شعب بأكمله من أرضه تحت مرأى العالم وصمته،

عندما تحوّلت قرارات الأمم المتحدة إلى أوراق منسية، وعندما لم يتبقَّ للفلسطيني سوى البندقية يحمي بها ذاكرته والمخيم، والحق الذي حوصر.

لقد كان السلاح ملجأ مؤقتًا لشعب أُغلق في وجهه باب الوطن، وباب العمل، وباب الحياة الطبيعية.

الحقوق أولًا.. لا تطلبوا من اللاجئ أن يُسلم سلاحه، وهو محروم من:

- «الحق في العودة إلى أرضه وأملاكه، وفق القرار 194.»
- - «الحق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.»
- «الحق في العيش بكرامة داخل البلد المضيف دون قوانين حرمان وتمييز.»
- «الحق في الأمان القانوني والإنساني والاجتماعي.»

إن الأمن لا يتحقق بنزع السلاح فقط، بل بتحقيق العدالة، ورفع الظلم التاريخي، وإنهاء حالة النفي الدائم، وضمان الكرامة.

«اللاجئ الفلسطيني لا يريد رصاصة، بل طريقًا آمنًا نحو بيته في حيفا أو صفد أو عكا.»

الكرامة لا تُقايض.. ولا كرامة في حياة يُطلب فيها من الإنسان أن يُسلم ما تبقى له من رمز حماية، دون أن يُمنح بالمقابل وطنًا، أو وثيقة، أو اعترافًا.

ولا قيمة لأي خطة أمنية، أو تفاهم سياسي، يتجاهل الجذر الحقيقي للمسألة: «أن هذا اللاجئ لم يأتِ من فراغ، بل من نكبة.»

ولن يكون السلاح الفلسطيني هو العقدة، لو أن هناك ثقة حقيقية، وإرادة سياسية، ومسارًا دوليًا يُنصف هذا الشعب.

خذوا السلاح... ولكن أعطونا حقّنا

«خذوا السلاح إن شئتم، ولكن:»

- أعطونا دولة فوق أرض فلسطين لا في هامش المخيم.
- أعطونا وثيقة لا تُسقطنا من حسابات الأمم.
- أعطونا قانونًا لا يُقصينا من العمل والتعليم والصحة.
- أعطونا اعترافًا بأن هذا الشعب ليس عبئًا، بل صاحب قضية.

الخاتمة:

لا نريد أن نحمل السلاح إلى الأبد.

نريده أن يسقط من أيدينا حين تعود لنا حقوقنا كاملة.

نريده أن يتحول من بندقية إلى قلم، ومن خندق إلى مدرسة، ومن مخيم إلى وطن.

«خذوا السلاح... ولكن افتحوا لنا أبواب العدالة.»

فالسلاح يسقط، أما الذاكرة فلا.

والرصاصة تنتهي، أما «الحق فلا يسقط بالتقادم».

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور